مجلس الوزراء يحدد سعر شراء كيلو القمح من الفلاحين بـ٥٥٠٠ ليرة

عرنوس إلى الوزارات المعنية: استكمال الاستعدادات اللازمة لاستلام موسم القمح بكل يسر وتقديم كل التسهيلات

رئيس مكتب الشؤون الزراعية للفلاحين لـ«الوطن»: كنا نطمح أن يكون السعر أعلى

| هناء غانم

حدد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة حسين عرنوس وبحضور رئيس الاتحاد العام للفلاحين سعر شراء كيلو القمح من الفلاحين للموسم الزراعي الحالي بـ٥٥٠٠ ليرة سورية وذلك بعد حساب التكاليف الحقيقية لإنتاج الكيلو غرام الواحد.

وطلب عرنوس من جميع الوزارات والجهات المعنية استكمال الاستعدادات اللازمة لاستلام موسم القمح من الفلاحين بكل يسر وسهولة وتقديم كل التسهيلات بدءاً من الحصاد والتعبئة والنقل والاستلام والتخزين وتسديد مستحقات الفلاحين من دون أي تأخير.

من جهة أخرى اطلع المجلس على مذكرة وزارة الصناعة حول واقع الشركات والمنشآت والمعامل الصناعية المدمرة والرؤية المستقبلية للتعاطي مع هذه الشركات، حيث وجه عرنوس اللجنة الاقتصادية لوضع رؤية متكاملة للتعامل مع الشركات المدمرة بما يحقق الجدوى الاقتصادية من خلال إعادة التأهيل أو طرح عدد منها للاستثمار عن طريق التشاركية مع القطاع الخاص لتدخل في العملية الإنتاجية وتسهم بشكل فعال في النهوض بالاقتصاد الوطني، ويسهم بتنشيط التداول في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال توفير أدوات مالية جديدة يتم إدراجها فيه.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الذي يتيح الاستثمار الأمثل في صناعة وتسويق التبغ، وذلك ضمن الحرص على الاستثمار الأمثل للموارد الوطنية المتوافرة على أسس من التكاملية بين القطاعين الزراعي والصناعي والسعي لتسويق المنتجات وفق أعلى قيمة مضافة ممكنة.

ووافق المجلس لوزارة الصحة على إجراءات تسهيل الحصول على اللقاحات اللازمة للحجاج السوريين لموسم الحج القادم، كما وافق على مقترحات وزارة الزراعة لتأمين ١٠٠ ألف طن أسمدة.

واعتمد مجلس الوزراء الرؤية والأهداف العامة لوزارة الثقافة التي تركز على بناء الفكر وتعزيز الهوية الوطنية والانتماء الوطني وحماية وصون التراث الثقافي واحتضان المواهب ودعم الإبداع وتطوير وتحديث المنتج الثقافي وتعزيز بيئته التمكينية إضافة إلى التنمية المجتمعية وتوثيق وتسجيل التراث الثقافي الوطني.

«رأي اتحاد الفلاحين»

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم في تصريح للصحفيين قال: إن تسعيرة شراء القمح مجزية وسيكون هناك تسهيلات في استلام الإنتاج وتسديد قيمه للفلاحين، موضحاً أنه ستكون هناك تسهيلات بتسليم الإنتاج.

وحول تحديد قرار الحكومة بتحديد سعر كيلو القمح قال رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن»: كنا نطمح أن يكون السعر أعلى من السعر الذي أقرته الحكومة، لكن الفرق به لأن الفارق ليس كبيراً.

وأوضح أن المقترح الذي تبناه اتحاد الفلاحين ضمن دراسة تكاليف الإنتاج التي قام بها الاتحاد بالتعاون مع جميع المحافظات التي قامت بها لجان من الجهات الحكومية بالتعاون مع مديرية الاقتصاد في اتحاد الفلاحين وتم رفع المقترح إلى اللجنة الاقتصادية حيث كان أعلى من السعر الذي تم إقراره.

وأضاف: إن الدراسة تضمنت أن يكون سعر طن القمح ٦ ملايين ليرة أي أن يكون سعر الكيلو غرام ٦ آلاف ليرة سورية، وخاصة أن هناك الكثير من التكاليف التي تواجه تكلفة زراعة القمح من نقص الأسمدة وارتفاع أسعارها إلى جانب عدم أو صعوبة توافر بعض مستلزمات الإنتاج من بذار وأدوية وأسمدة، إضافة إلى أن الفلاح يلجأ لشراء المازوت من السوق السوداء لأن المخصصات المحددة غير كافية، ناهيك عن أجور العمال والنقل وغيرها.

ورأى الخليف أن إنتاجنا من القمح والشعير للموسم القادم مبشر بالخير وسيكون أفضل من الماضي.

٣٧١ مليون دولار الاستثمارات في المناطق الحرة

زيتون لـ«الوطن»: كل الاستثمارات وطنية ولا رؤوس أموال خارجية

| جلنار العلي

كشف مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد زيتون، آن الإيرادات الإجمالية للمؤسسة وصلت خلال الربع الأول من العام الحالي إلى ٤٦,٤٣٣ مليار ليرة، مقارنة بـ١٥,٥٦٤ مليار ليرة عن المدة ذاتها من العام الماضي.

وبين في تصريح لـ«الوطن» أن نسبة الزيادة في الإيرادات بلغت نحو ١٩٦ بالمئة، مشيراً إلى أن رأس المال المستثمر في المناطق الحرة وصل إلى ٣٧١ مليون دولار، بزيادة قدرها ٣ ملايين دولار عن الفترة ذاتها لعام ٢٠٢٣، في حين بلغ إجمالي قيم البضائع والآليات الداخلة إلى المناطق الحرة «المستوردة» ٤٢٤ مليار ليرة، بزيادة وصلت إلى ٣٨٤ مليار ليرة عن الفترة ذاتها من العام الماضي، في حين بلغت قيمة البضائع والآليات الخارجة من المناطق الحرة «المصدرة»، سواء للوضع بالاستهلاك المحلي أم الترانزيت إلى خارج البلاد، ٤٣٢ مليار ليرة، مسجلة زيادة قدرها ٣٣٥ مليار ليرة عن الربع الأول من العام الماضي.

في سياق متصل، صرّح زيتون بأن إجمالي الرسوم الجمركية التي حصلتها مديرية الجمارك العامة من جراء وضع البضائع والآليات الموجودة في المناطق الحرة بالاستهلاك المحلي، وصل إلى ٣٩,٤٥٦ مليار ليرة، في حين وصل عدد المستثمرين في مختلف فروع المناطق الحرة إلى ٦٨٦ مستثمراً، بعد أن كان ٧١١ مستثمراً خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأعاد زيتون الزيادة في قيم الإيرادات ورأس المال المستثمر وغير ذلك، إلى أن المؤسسة قامت سابقاً بحملة ترويج لإيضاح خدمات ومزايا الاستثمار في المناطق الحرة لاستقطاب الصناعيين ومجتمع الأعمال المحلي الصناعي والتجاري، وتعريفهم بأهمية هذا الاستثمار، مبيناً أن كل هذه الاستثمارات وطنية فلا توجد رؤوس أموال خارجية، وذلك نتيجة للوضع الاقتصادي الحالي ليس على المستوى المحلي فحسب وإنما هو إقليمي أيضاً، ناهيك بعدم توفر موارد الطاقة التي تعد المحرك الأساسي للصناعة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء التي لا تشجع المستثمر الأجنبي على القدوم والعمل ضمن المناطق الحرة.

يذكر أن مدير المؤسسة كان قد صرح في وقت سابق من العام الحالي لـ«الوطن»، بأن التجار يفضّلون الاستيراد والتصدير عبر المناطق الحرة بسبب المستودعات الإستراتيجية المنتشرة في كل المناطق، خاصة أن سورية تعد منطقة عبور ترانزيت، فضلاً عن أمان هذه المستودعات ومساحتها الكبيرة، وأن المؤسسة أعادت خلال الفترة الماضية تقييم الخريطة الاستثمارية في المناطق الحرة وتم طرحها بالاستثمار، ولاقى ذلك إقبالاً من المستثمرين في فروع المؤسسة بعدرا وطرطوس واللاذقية، إضافة إلى أنها قامت بإعادة تأهيل البنى التحتية وتجهيزها في المناطق التي تعرضت للتدمير كتلك الموجودة في عدرا، وكان ذلك خطوة من المؤسسة لاستقطاب المستثمرين، وهذا الأمر من شأنه زيادة الإيرادات من جرّاء تنامي حركة البضائع الداخلة والخارجة من وإلى المناطق الحرة.

الحكومة منفتحة للحوار مع الصناعيين

دعم الصناعة الوطنية يجب أن يكون تحفيزياً لصناعات التصدير وبدائل المستوردات

كتلة الدعم التي يمكن تقديمها لقطاع ما ستكون على حساب قطاعات أخرى

| الوطن

تبدو مطالبات الصناعيين في هذه الفترة ورفع الصوت حول فاتورة الكهرباء مسألة لا تخص الصناعة فقط بل تمتد آثارها لعدة جوانب تؤثر في الاقتصاد الوطني بشكل خاص وفي المواطنين بشكل عام، ونحن نناقش هذا الموضوع ننطلق من حقائق ثابتة بأن الحكومة أبدت دائماً استعداداً لدعم الصناعة الوطنية وقدمت الكثير من التسهيلات للصناعيين، وهي الآن تعلن بشكل واضح أنها مستعدة أيضاً للحوار مع الصناعيين بما يخدم شعار «صنع في سورية».

وفي موضوع الكهرباء بالذات حرصت الحكومة مع ما في الواقع الكهربائي من سوء على تأمين الكهرباء للمناطق الصناعية على مدار الساعة، وهو الأمر الذي لم يحصل عليه المواطنون وكان على حساب الكثير من القطاعات الأخرى.

النقطة الثانية أن الحكومة أعلنت أنها غير قادرة على تحمل المزيد من تقديم الدعم، وهي خلال الفترة الماضية أقدمت على مقاربة جديدة لموضوع الدعم حيث لا يكون عنصر تشويه في العملية الاقتصادية، فليس من المعقول أن تقدم الحكومة دعماً لمنتجات تباع بالسعر العالمي على حين تحصل على الكهرباء بسعر خاص.

لكن أهم نقطة في الموضوع أن كتلة الدعم التي يمكن أن تقدمها الحكومة لقطاع ما ستكون على حساب قطاعات أخرى، فالصناعيون يدركون مثلاً أن دعم مرضى السرطان وتأمين الأدوية مجاناً هما من مسؤولية الحكومة أكثر من تقديم دعم كهربائي لرجال الأعمال.

ومع ذلك تنوي الحكومة كما علمت «الوطن» أن تبدأ حواراً مع الصناعيين يكون بعنوان دعم تحفيزي للصناعيين في مجالات معينة، مثل الصناعات القادرة على التصدير أو تلك التي تغني عن الاستيراد والتي تؤمن فرص عمل أكبر، بحيث يصبح هذا الدعم محفزاً للإنتاج وخاصة الإنتاج التصديري. ما تفكر فيه الحكومة الآن هو مقاربة جديدة للدعم، بحيث يكون محرضاً على المزيد من الإنتاج ويُقدم للصناعات المميزة التي تشكل رافعة للاقتصاد الوطني، وتدرك الحكومة حجم الصعوبات التي تعاني منها الصناعة الوطنية، وتريد أن تتعامل بعقل منفتح مع كل المقترحات التي يقدمها اتحاد غرف الصناعة السورية، والنظر بإيجابية لمبادرة الاتحاد للدفاع عن الإنتاج الوطني، لكنها تأمل من الصناعيين إدراك حقيقة أن الحكومة كانت حريصة كل الحرص على تقديم متطلبات تعافي قطاع الأعمال ضمن الحدود الممكنة ولن تضحي الحكومة بالقطاع الصناعي كرمى توفير بعض المليارات من الليرات في ملف الدعم.

ولا نظن أن الحكومة يمكن أن تتعامل بهذه السطحية مع قضية اقتصادية جوهرية بهذا الحجم، لكن بشكل واضح فإن المعطيات الحالية للدولة لم تعد تسمح بمزيد من الدعم غير المخطط.

وتتمنى الحكومة من الصناعيين التعامل مع هذا الموضوع بكل مسؤولية، فالقول إن بند الكهرباء يمثل ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة من تكاليف القطاع الصناعي أمر غير مقبول وإن حدث فهذا خلل في العملية الإنتاجية.

وحسب ما علمت «الوطن» فإن الحكومة تترك الباب مفتوحاً على مصراعيه للصناعيين والاقتصاديين للتوصل إلى أفضل صيغة تخدم الصناعة الوطنية.

«صياغة دمشق» تعمم نموذج الفاتورة المعتمدة بداية الشهر القادم

الذهب ينخفض ١٠ آلاف ليرة للغرام متأثراً بانخفاضه عالمياً

| الوطن

انخفض سعر الذهب في السوق المحلية ١٠ آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً، وذلك عن السعر الذي سجله السبت الماضي.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٩٦١ ألف ليرة وسعر شراء ٩٦٠ ألف ليرة، على حين سجل سعر الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٢٣٧١٤ ليرة وسعر شراء ٨٢٢٧١٤ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٥ مليوناً وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٨ ملايين و١٢٥ ألف ليرة.

وكانت الجمعية عممت عبر صفحتها الرسمية على «فيسبوك» نموذج الفاتورة المعتمدة اعتباراً من بداية الشهر القادم، مؤكدة على جميع الحرفيين وبائعي المفرق اعتمادها عند كل عملية بيع للمواطن.

وتضمن النموذج الجديد للفاتورة، رقم الفاتورة واسم المحل واسم صاحب المحل والعنوان ورقم الهاتف، واسم الشاري وتاريخ الفاتورة، ومواصفات البضاعة ونوعها والقيمة باللير السورية، وعدد القطع، والوزن بالغرام وسنانتر، وعيار القطعة وسعر الغرام، إضافة للملاحظات.

وتتضمن الفاتورة أيضاً ثمن الذهب بالليرة ومجموع الأجرة والقيمة الإجمالية ورسم الإنفاق الاستهلاكي والمحدد بواحد بالمئة، والقيمة الإجمالية الكاملة، وتمت إضافة ملاحظة أسفل الفاتورة بأنه عند ترجيع القطعة يحسم رسم الإنفاق الاستهلاكي، وتذيل الفاتورة بختم الجمعية.

عالمياً

وتراجعت أسعار الذهب أمس الثلاثاء إلى أدنى مستوياتها في أكثر من أسبوعين مع تراجع المخاوف من اندلاع صراع على نطاق واسع في الشرق الأوسط، الأمر الذي عزز شهية المستثمرين للمخاطرة وخفض الطلب على الذهب باعتباره ملاذاً آمناً.

هذا وتراجع الذهب في المعاملات الفورية بنحو واحد بالمئة إلى ٢٣٠٤,٩٩ دولاراً للأونصة، وتراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب ١,٢ بالمئة إلى ٢٣١٨,٨٠ دولاراً للأونصة.

وانخفض الذهب أكثر من ٢ بالمئة في الجلسة السابقة، مسجلاً أكبر انخفاض خلال اليوم في أكثر من عام.

إحالة ٤ مقيّمين عقاريين للجنة التحقيق

مدير عام التمويل لـ«الوطن»: لجنة للتحقيق برئاسة قاض والعقوبات تصل حد سحب ترخيص مزاولة العمل

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التمويل العقاري انتصار ياسين عن ضبط (٤) حالات تقييم عقاري فيها مخالفات تم إحالتها للجنة التحقق التي يترأسها قاض.

واعتبرت في حديثها لـ«الوطن» أنه ما زال من المبكر الحكم على صحة المخالفات المرتكبة قبل انتهاء لجنة التحقيق من عملها، مبينة أن هناك العديد من العقوبات لدى الهيئة تصل إلى حد سحب الترخيص ومنع المقيم المخالف من مزاولة المهنة بحيث تكون العقوبة موازية للمخالفة وتضمن عدم تكرارها.

وقدرت ياسين عدد المقيّمين العقاريين الذين لديهم تراخيص للمزاولة عمل التقييم العقاري نحو ٥٠٠ مقيم وتتم الاستعانة بهم من معظم الجهات التي تحتاج لمقيم عقاري خاصة في حالات إعادة تقييم العقارات كما ورد في القانون ٣٣ حيث تحتاج حالات الدمج لعمل إعادة تقييم للأصول الثابتة إضافة لأعمال إعادة تقييم العقارات لأغراض البيع والشراء والإيجار وغيره.

وعن أجور المقيم العقاري أوضحت أنها تبدأ عند ٢٥٠ ألف ليرة داخل دمشق و٣٥٠ ألف ليرة خارج دمشق وهذا الحد الأدنى في حين تسهم مساحة العقار أو المنشأة والعديد من العوامل في تحديد الأجر لكن تم التركيز والتعميم على تخفيض أجور المقيم العقاري إلى ٥٠ بالمئة في حال كان التقييم لمشروع صغير أو متوسط وقيمة القرض أقل من ١٠٠ مليون ليرة.

وبينت أن مجلس إدارة هيئة الإشراف على التمويل العقاري خلال اجتماعه الأخير مع بداية الشهر الجاري اعتمد مقترحات لجنة الإشراف على امتحان نيل شهادة خبير التقييم العقاري حيث وافق المجلس على الطلبات المقدمة من المقبولين للتقدم للامتحان المقرر مع نهاية الشهر الجاري واستبعاد الطلبات غير المستكملة لجميع الأوراق المطلوبة.

كما قرر المجلس اعتماد المقررات المقترحة للامتحان من اللجنة وأضاف للمواد المطلوبة للامتحان القانون رقم ١١ لعام ٢٠٢٣ الخاص باندماج الشركات وتحولها إلى شركات مساهمة مغفلة وتعليماته التنفيذية نظراً لأهمية دور الخبراء في تقييم الأصول والعقارات والأبنية العائدة للشركات وضرورة درايتهم التامة به.

وأن الهيئة تعمل حالياً على زيادة أعداد المتدربين خاصة في المحافظات التي تعاني من قلة في عدد الخبراء مثل درعا والسويداء والقنيطرة ودير الزور والرقة والحسكة.

وكانت رئيسة الهيئة أوضحت لـ«الوطن» أن الهيئة تعمل على التنسيق مع مصرف سورية المركزي لإنجاز اتفاق للتمويل العقاري ومذكرة تفاهم مع الهيئة لتفعيل دورها في الرقابة على المصارف العاملة في مجال التمويل العقاري.

وأنه من خلال عملها تتجه الهيئة إلى تنظيم قطاع التمويل العقاري بشكل كامل وذلك من خلال السعي للتشجيع على ترخيص شركات تمويل عقاري وبيان أهمية عملها ودورها في المرحلة المقبلة ودراسة القوانين الخاصة بعمل الهيئة واقتراح تعديلها إن لزم الأمر والعمل على استكمال العمل على إصدار القرارات التنظيمية الرقابية الخاصة بعمل التقييم والتمويل العقاري وفق القوانين الناظمة لعمل الهيئة وإصدار التعاميم اللازمة ومتابعتها بالشكل الذي يضمن التزام الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بتنفيذ هذه القرارات وتم عقد عدة ورشات عمل مع الجهات ذات العلاقة لتوحيد آلية العمل على إعداد هذه البيانات وأتمتة هذا الموضوع وفق أنظمة جديدة للوصول إلى بيانات كاملة ودقيقة.